بعد قانون اللغة العربيـــة

أمضى قانون استخدام اللغة العربية فى المكاتبات الرسميـة بين الحكومة والشركات . ومع أن طابع هذا القانون هو الاعتدال الشديد فى استخدام حقوق السيادة التى تخولها القوانين والعرف لكل أمة مستقلة ، فان بعض الصحف الأجنبية لم يستطع أن يهضم حتى هـذا القانون المعتدل . لأن هؤلاء السادة تعودوا أن يعيشوا فى مصر بأجسامهم ، بينما يعيشون فى بلادهم بتفكيرهم ومصالحهم وتقاليدهم ولغاتهم ، فهم لا يطيقون أن يكون للدولة التى يعيشون بحمايتها ويربحون فى بلادها ظل من السيادة عليهم ، ولو كانت ترفق كل الرفق ، وتعتدل كل الاعتدال فى استخدام حقوقها الأولية .

وعلى أية حال فقد كان هناك عقلاء من الأجانب استطاعوا أن يفهموا أن هذا وضع شاذ لا يمكن بقاؤه ، وأن من الخير لهم أن يتغير تدريجا وفى اعتدال وتسامح من أن يتغير تحت تأثير فورة يبثها الكبت ويدعو اليها الشذوذ ، وهؤلاء لم يبدوا اعتراضا على القانون فى هـذه المرة ، بعد ما سبق لهم أن قاوموه مرات ، وان لجئوا الى جميع الوسائل لعرقلته فى مناسبات سابقة كثيرة ، وكان موقفهم الأخير مما يدل على بعد نظرهم وإيمانهم بأن الشذوذ لا يدوم .

انتهت إذن هذه المرحلة الأولى بما عرف عن مصر من كرم وتسامح واعتدال ، وما عرف عن عقلاء الأجانب من بعد نظر وتقدير للحقائق الواقعة وتدبر للعواقب البعيدة . وانه ليسرنا أن تحل جميع الملابسات التى بين الدولة المصرية وبين الجاليات الأجنبية بمثل هـذه الروح من الجانبين ، وألا تعود بعض الصحف الأجنبية إلى اللهجة المسيئة التى عبرت بها عن موقفها إزاء هذا الحل ، والتى رأت نفسها فى اليوم الثانى مضطرة للاعتذار عنها !

ولكن هناك مسألة أخرى أدق من مسألة اللغة العربيـة هى مسألة استخدام المصريين فى دوائر الأعمال الأجنبية فى البلاد ، وهى مسألة قديمة العهد دار حولها كلام كثير ، وبذلت فيها محاولات شتى ، ولكنها لا تزال فى حاجة إلى النظر اليها بنفس النظرة التى نالتها مسألة استخدام اللغة القومية فى المكاتبات .

لقد نصت معاهدة مونتريه على ضرورة استخدام نسبة معينة من الموظفين المصريين ونسبة معينة من العمال فى كل شركة مساهمة تنشأ بعد تاريخه ، أما الشركات التى كانت منشأة من قبل وشركات التوصية والأعمال الفردية فلم تتعرض لها المعاهدة بشىء ، وإن كان

المفهوم أن أصحابها لا بد أن يجاروا التغير الواضح فى وضع مصر السياسى والدولى والثقافى ، ويعملوا على الملاءمة بين شركاتهم وبين روح الأمة الجديدة .

ولكن بعض الشركات أخذ يحاول ما استطاع أن يتخلص من هذه الالتزامات ويحتج بشتى الحجج لوضع العراقيل فى سبيل المصريين وإيصاد الأبواب فى وجوههم ، وصاحب ذلك أن كثيرين من المقيمين فى مصر من بعض الجاليات تجنسوا بالجنسية المصرية بعد معاهدة مونترية ليكونوا هم المصريين الذين تحقق بهم الشركات الأجنبية الشرط السابق ، وتذكرهم فى بياناتها واحصاءاتها .

اتخذت هذه الشركات مختلف الحجج لتحول بين الشبان المصريين وبين العمل فيها ، فمن ذلك أنهم لا يجيدون اللغة الأجنبية كما يجيدها الأجانب ، وأن الكفاية تنقصهم فى العمل وأنهم يطلبون مرتبات كبيرة من مبدأ الأمر ، إلى آخر هذه الحجج التى لا يصعب تفنيدها ولا يصعب كذلك تذليلها لو صحت النيات .

أما عدم إجادة اللغة الأجنبية فهو العذر العجيب الذى لا يعتذر به فى غير مصر ، ولا يحتاج إلى الجدل أن الأجانب أكثر معرفة بلغاتهم من الشبان المصريين ، لأن هذا هو الطبيعى ، ولسبب آخر هو أن الشبان الأجانب ينبغون فى اللغات على حساب مواد الثقافة الأخرى التى يكثر منها المصريون ، وهذه مسألة تتعلق ببرامج الدراسة وليس هنا مكان الحديث عنها ولكن الخلاصة أن تفوق الشبان الأجانب فى لغاتهم إنما يجىء — فوق أنه طبيعى — على حساب معارفهم العامة وثقافتهم العلمية ، وأن الشبان المصريين — بلا شك — أرفع منهم ثقافة وأكثر تحصيلا وإن قصروا عنهم فى مستوى اللغات التى لا يجوز أن يسمع فيها قول لأن هذه اللغات ليست لغة البلاد !

وأما أن الكفاية العملية تنقصهم فهذا ما لم يقم عليه دليل وسببه فى حالات كثيرة درستها دراسة شخصية ، أن هذه الشركات تضع العراقيل فى سبيل الشبان المصريين الذين يعملون فيها ، وأن الموظفين السابقين فيها من الأجانب ينظرون لهؤلاء الشبان كأنهم دخلاء عليهم فلا يمكنونهم من معرفة اسرار العمل ، وكثيرا مايدسون لهم الدسائس ، ويوقعونهم فى الأخطاء التى تظهر عدم كفايتهم بل التى تجرهم إلى المؤاخذة ، حتى يثبت ادعاؤهم بأنهم لا يصلحون .

وأما أنهم يطلبون مرتبات كبيرة فى أول عهدهم بالعمل فهم غالبا محقون فيما يطلبون ، لأن من هم أقل منهم ثقافة من الشبان الأجانب يتناولون مرتبات فوق مايطلبونه هم ، وإذا كان الشاب الأجنبى الحاصل على البكالوريا الفرنسية يحصل على عشرة جنيهات فى الشركات تتصاعد بسرعة ، فلم يكون كثيرا على الشاب المصرى المتخرج من كلية التجارة أن يطلب لنفسه هذا المبلغ ؟

ومع ذلك فقد قنع الكثيرون من حملة الشهادات العليا بثمانية جنيهات فى أول الأمر، ففضل عليهم زملاؤهم الأجانب والمتمصرون — الذين يسدون خانة شروط موتريه — وفى الحالات النادرة التى كان لهؤلاء المصريين شفعاء ووسطاء فوظفوا وجدوا كل مايمكن من العراقيل فى طريقهم و بيتت لهم المكايد وطردوا بعد قليل !

هذه حقائق سافرة يعرفها كل من يعرف الشبان المصريين الذين حاولوا الالتحاق بهذه الشركات أوالتحقوا بها فعلا فوجدوا هذه الروح من الموظفين القدماء الذين لايستريحون لوجود المصريين .

* * *

فى مصر شركات مساهمة يبلغ رأس مالها مائة وثلاثين مليونا من الجنيهات ، لايزيد رأس مال الشركات المصرية فيها على الخمس والباقى للأجانب ، ونحن نرحب ولا شك باستخدام هذه الأموال فى بلادنا كل الترحيب ، وقد قمنا لها بكل التسهيلات التى جاوزت على حقوقنا فى كثير من الأحيان .

ولكن ينبغى أن نعلم كذلك أن المتعلمين المتعطلين فى مصر يبلغ عددهم التقريبى حوالى ٢٤٠٠٠، قدم عشرة آلاف وثلثمائة منهم طلبات لمكتب الشبان المتعطلين بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن عدد من لاعمل لهم من الذكور فقط حسب احصاء سنة ١٩٣٧ قد بلغ ١,٩٠٨,٢٢١ وأن عدد من يقومون بأعمال لاتسد مطالبهم قد بلغ ٨٦٠,٤١٩ آخرين، وذلك غير النساء ، فهؤلاء جميعا خطر على الوضع الاقتصادى الذى تتأثر به مصالح هذه الشركات .

ويجب أن يقال لهذه الشركات : إنها تعمل فى أرض مصرية وتتعامل مع مصريين ومن هذا التعامل وذلك العمل تكسب وتتضاعف رءوس أموالها ، حتى أن إحدى الشركات دفعت فى سنة ١٩٤٠ للمساهمين فيها أرباحا قدرها ١٥٪ نقدا وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا فكأنها أعطته ٧٥٪ ربحا فى سنة واحدة من رأس ماله وذلك كله بعد خصم جميع المصروفات وما احتفظت به من الاحتياطى[1] .

وأن يقال لها : إنها تجد من التسهيلات هنا فى مصر مالا تجد له نظيرا فى بلادها نفسها ولا فى أى بلد من بلاد العالم الأخرى ، وأن الضرائب التى تجبى منها ضرائب متواضعة كل التواضع بالقياس إلى مثلها فى اى بلد آخر .

---

[1] نقلا عن كتاب (مبادئ فى السياسة المصرية) لسعادة محمد على علوبة باشا .

وأن هـذا كله يجب أن يقابل بشيء من الاعتراف بالجميل . وأقل هذا الاعتراف أن تستخدم أبناء المصريين الذين تعمل فى بلادهم والذين تربح من جيوبهم ، والذين يتوقف على مركزهم الاقتصادى مركز هذه الشركات ومساهميها .

ولكى نذكر هذه الشركات بكرم مصر وتسامحها العجيبين ، نذكر لها مثلا واحدا حين أراد بنك مصر أن ينشئ فرعه بباريس ، فقد اشترطت عليه الحكومة الفرنسية شروطا ثقيلة مرهقة منها : أن يكون جزء كبير من رأس ماله من الأموال الفرنسية ، وأن يكون أحد مديريه فرنسيا وأن يكون نصف الموظفين الفنيين على الأقل من الفرنسيين . ولم يستطع أن ينشئ هذا الفرع إلا بعد أن وفى بجميع هذه الالتزامات (١)

ولو أن كل ما قيل عن عدم كفاية الشبان المصريين كان صحيحا ، فإن تسامح مصر يقضى على السادة الأجانب أن يحاولوا الانتفاع بهم وأن يمنحوهم فرصة المرانة على العمل وأن يسهلوا لهم سبيل هذه المرانة .

ونحن لا نريد أن نتهم مديرى الشركات ورؤساءها بأنهم يحملون روح سيئة ضد هؤلاء الشبان ، ولكننا لا نبرئ الموظفين القدماء من النية السيئة ومن الروح المتبرمة بكل شاب مصرى ، فإلى هؤلاء نوجه نظر مديرى الأعمال ومساعديهم من الرؤساء فلا يتعجلوا فى تصديق كل ما يقال لهم عن الشبان المصريين .

وهمسة أخرى فى أذهان مديرى هـذه الشركات ورؤسائها : لا تصدقوا أيها السادة ذلك النفر العجيب من كبار المصريين الأعضاء فى مجالس إدارتكم . لا تصدقوهم حين يؤمنون على عقيدتكم فى الشبان المصريين وحين يدافعون عن وجهة نظركم ... إنهم لا يخلصون لكم ولا يخلصون لبلادهم فى هذا الدفاع ، وإنما يخلصون للمئات أو الألوف التى يتسلمونها فى نهاية العام !

لا تصدقوا هؤلاء فهم يفسدون بينكم وبين الأمة المصرية التى تسامحت معكم أجيالا كثيرة وعاملتكم بمنتهى اللين والكرم ، ومنحتكم جميع التسهيلات . الأمة التى لن تجدوا فى العالم نظيرا لصبرها وسعة صدرها ومتانة مركزها الاقتصادى . الأمة التى تحسب ألف حساب قبل أن تتخذ خطوة واحدة تشتم منها رائحة التعصب ضد الدخلاء .

هذه الأمة — أيها السادة الأجانب — جديرة أن تستمعوا إليها أكثر من هؤلاء النفر المتجرين لخيرهم هم أولا ، قبلكم أنتم وقبل المصريين .

---

(١) نقلا عن كتاب (الحماية الاجنبية فى مصر) للأستاذ مصطفى محمود فهمى المحامى .